

إكرام الميت دفنه... في المرة الأولى أم الثانية؟!

المقتولة هنا هي السيدة (م) وقتلت في إحدى محافظات الضفة الغربية خلال عام 2012، ولم يشفع لها لا مرضها، ولا إجبارها على الزواج من شخص في عمر جدها، وحياتها معه الحافلة بالضرب والتعذيب، ولا طلاقها منه، ولم يشفع لها أيضاً لجوئها الى العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لحمايتها وإيقاف العنف ضدها من قبل عائلتها بعد الطلاق، حتى لم يشفع لها موتها بحد ذاته، بل إستمر عذابها حتى بعد موتها، حيث أصدر أحد الأطباء تقريراً عن حالة وفاة طبيعية. القاتل المباشر كان طفل لا يزيد عمره عن عدد نصف سنوات عمرها، وشارك في حلقة الدفن الصامتة أشخاص لا يتجاوز عددهم عدد اصابع اليدين. وحده فقط ضابط مختص في إحدى الأجهزة الرسمية، كان يتابع وضعها قبل وفاتها، حيث كانت قد لجأت اليه للشكوى عن تعرضها للعنف والتعذيب. هذا الضابط وحده ربما شفع لحالتها، ليس لحماية حياتها، لانه شفاعته جاءت متأخرة، حين ساورته الشكوك حول طريقة الموت والدفن. إنما جاءت شفاعته من باب أنه مكنا لاحقا من معرفة الكثير عن واقع تجربتها المريرة، وربما محاولة إنصاف روحها التي ترقد لا نعرف بالضبط ان كانت بصمت أم بألم.

حين تدخلت الأجهزة الأمنية وإستخرجت الجثة من مكان دفنها لإعادة تشريحها، تكشفت حجم الجريمة وقساوتها، حيث أظهر تقرير الطب الشرعي العديد من العلامات على العنف والضرب الذي تعرضت له، بل تبين وجود كسور عديدة في عدد من عظام القفص الصدري، وما لبث القاتل المباشر الذي يبلغ من العمر ستة عشر عاما أن إنهار وإعترف بجريمته، ومثله الطبيب الذي أصدر تقرير الوفاة الطبيعية، وتكشفت الكثير من التفاصيل، ربما نخفف من وطأتها إذا قلنا أنها مرعبة. بقيت ثلاثة أيام بلياليها بعد الإعتداء الأخير عليها بالضرب الوحشي، وهي تنزف، وعظامها مكسورة، ولا تقوي على النهوض من فراشها، الى أن توفيت. هل يعلم أحد حجم الألم خلال هذه المدة لوحدها فقط؟!

لن نتابع سرد هذه القصة وتطورات الوضع اللاحق لنعلم ما حل بالقاتل المباشر، لكننا نعلم مسبقا، انه وبموجب القانون الساري حاليا، فانه قد يفلت من العقاب، إذا ظهر أمام القضاة ببعض الإضافات البسيطة على إقراراته بالقول أنه قتلها بداعي "الشرف" مثلا، أما عن بقية "القتلة" أو "المشاركون في القتل" أو "الصامتون على القتل" فنحن نعلم من الآن مصير حالهم. نعلم أنه لا يوجد غبار أو عقاب، وفق القانون نفسه، لمن أجبرها على الزواج ممن هو في عمر جدها، الذي أشبعها ضربا وتعديبا في زواجها ومن ثم طلقها، ومن إعتدى عليها مرات عديدة ضرباً وتكسيراً، ومن تقاعس أو تباطأ أو عجز عن حمايتها حين طلبت ذلك. ومن لم يحميها في توفير العلاج اللازم لها، نحن نعلم مصيرهم جميعا، من الناحية القانونية.

من الناحية الأخلاقية فإن السياق الذي عاشت وفتلت فيه (م) إنما ينطوي على تفاصيل طويلة مما يمس ضمير كل من عايشها في أية مرحلة من مراحل حياتها المختلفة، وسوف يسبب له ألماً ضميرياً يبقى معه طوال حياته، حتى وإن أنكره أو لم يعترف به في واقع الحياة وأمام المجتمع. أما من الناحية الحقوقية المرتبطة بحقوق الإنسان على اختلافها فإن هناك قائمة طويلة من التهم لمجموعة من الأشخاص والهيئات والمؤسسات التي قصّرت، أو تباطأت، أو عجزت، أو لم تقم بما يكفي، ليس فقط لحمايتها من الموت، وإنما في توفير الملجأ الآمن والرعاية الصحية والنفسية والإجتماعية في مختلف مراحل حياتها. المقولة الدارجة في مجتمعنا "إكرام الميت.. دفنه"، أما في حالة (م) فلا نعرف ان أُكرمت عند دفنها سواء في المرة الأولى أو الثانية.